الثورة الثلاثاء 22 محرم 1432هـ الموافق 28 ديسمبر 2010م العدد (16848)

تأمُّلات

محمد عبدالماجد العريقي

السياحة .. ضرورة التكامل

تأكيد الأخ الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية على ضرورة التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات وبالذات مع السلطات المحلية لتفعيل وإنجاح الأنشطة السياحية..

جاء ذلك في كلمته ألتي افتتح بها أعمال اللقاء التشاوري الخامس لقيادات العمل السياحي يوم السبت الماضي.

موضوع التكامل في غاية الأهمية، وبالذات مع السلطات المحلية،فالنشاط السياحي في بلادنا أساسا مركز في عدد من المديريات، وبالذات الريفية، حيث تتركز هناك معالم السياحة البيئية والأثرية والتاريخية.

وهذا النوع من السياحة التي يفضلها السائح الأجنبي والمحلي، واذا استطلعنا آراء السواح فإنهم يبدون رغبتهم زيارة المعالم الأثرية والتراثية والتاريخية والاستمتاع بالمناظر الطبيعية والبيئية، والإقامة بجانب الشواطئ البحرية وممارسة رياضة الغوص، وتسلق الجبال، والسير في الصحارى.. الخ.

ومادام هناك رغبات وتوجهات متعددة لمفهوم السياحة فإن المخططين والمعنيين بالشأن السياحي وبالذات في المحافظات والمديريات التي تتفرد ببعض الخصائص السياحية، عليهم أن ينوعوا ويطوروا من المنتج السياحي.. فالسياحة تنعش الاسواق وتحرك قطاع الخدمات وتشغل أياد كثيرة من العمالة.

وتستقطب العملات الصعبة وتفتح آفاقاً لسياحة الوفود الجماعية الكبيرة.. واليمن تكاد تتفرد وتتميز بالسياحة الثقافية والبيئية اذا ما احسن استغلالها وتوفرت إمكانيات الوصول إليها.

فالسياحة البيئية مصدر مهم في قائمة العوائد السياحية فنسبة الانفاق عليها عالميا تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ ٪ من إجمالي الانفاق السياحي كما أن الدخل المتولد عن السياحة البيئية يشكل ٢٠٪ من إجمالي دخل السياحة بالدول النامية، وتشير تقديرات إلى أن السياح البيئيين في العالم يشكلون نحو ٥٤ مليون سائح سنوياً »جريدة الشرق الأوسط٢٠٠٨ / ٥ / ٢٩ م«.

اليمن لديها مقومات في السياحة البيئية معروفة لكن الخوف من أيادي وسلوكيات العبث والاهمال والتدمير الذي يطال المعالم البيئية الطبيعية كالمدرجات الزراعية، وانتشار المخلفات والقمامة في المناطق الزراعية، وانعدام الاهتمام بتوفير البنى التحتية والأساسية.

إذا قبل أن نتحدث عن سياحة بيئية علينا أن نركز على حماية وصيانة وتنمية هذه المعالم ومدها بالبنى التحتية اللازمة وإشاعة روح التذوق والاستمتاع بالبيئة الطبيعية من قبل السكان المحليين قبل أن ندعو الآخرين إلى زيارتها.

19alariky@gmail.com

اليمن في قلوبنا

عبدالله البحري

مهما سخط وتباكى كل عميل ومرتزق على مصالحه الشخصية أو حاول انتحال شخصية المواطن المنتمي لهذه الأرض فلن يمرر تلك المغالطات على سائر الناس من البسطاء والذين باتوا يحبون وطن الثاني والعشرين من مايو كحبهم لفلذات أكبادهم.

الوعي الوطني أصبح سلاح الشرفاء والأوفياء والمخلصين والذين لا يولون وجهة غير هذا الوطن الغالي والحبيب ، ولعل شعورا مخلوجا بالتضحية لأجل هذه التربة الغالية قد برهنه الرجال والصادقون من أبناء اليمن الكبير عندما آثروا على أنفسهم إلا أن يقدموا أرواحهم ودماءهم فداءً وحفظا لوحدته أرضا وإنسانا ولهم الشرف في ذلك لكونهم من الذين ناضلوا ودافعوا لنيل الوطن ولأمته المجد والعزة والكرامة ، وها نحن من بعدهم لن يألو جهدا في السير على ذات النهج والطريق بدءا بنشر الوعي وترسيخ مبدأ الولاء لله ثم للوطن والحفاظ على كل مكسب تحقق خلال تلك المسيرة الظافرة التي دشنها رمز الأمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وإلى جانبه من ذكرتهم سلفا ودونما نسيان من بقي لليوم بيننا مناضلا وحاميا ومدافعا عن هذه المكاسب والأهداف الوطنية وفي مقدمتها الثوابت الوطنية التي لا يمكن المساس بها أو حتى التفكير بأدنى مؤامرة قد يوسوس بها الأشرار وأعداء الوطن ، فاليمن في قلوبنا جميعا مهما صار أو يصير من قبل القلة القليلة والحاملة لنوايا التخريب والعودة بنا لأزمنة باتت في دياجير ودهاليز لا تقصدها سوى خفافيش الظلام المعروفة .. والله مع الذين يقفون صفا واحدا لنصرة اليمن وأهله الطيبين، إنه سميع مجيب.

الـــوطـــن يـتـسـع لـلـجـمـيـع

ياسر حسن ثامر

انطلاقا من ثوابته الوطنية ومن إيمانه الكبير بحتمية إزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات وإنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، وباعتبار ذلك من أهم أهداف الثورة اليمنية المباركة..

وكما عهدنا فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية، لا يمر عام من الأعوام أو مناسبة من المناسبات إلا ويؤكد فيها حرصه الدائم على ترجمة تلك الأهداف على أرض الواقع. فحديث فخامة الأخ الرئيس دائما ما يثلج صدور كل اليمنيين لاسيما عندما يقول أن الوطن يتسع للجميع وليس حكرا على احد بعيدا عن التمييز الطائفي والمناطقي أو الحزبي أو الأسري أو غيرها من الأطر الأخرى الضيقة.

لا شك أن تلك الجزئية التي تتكرر في إطار كلماته ومقابلاته الرائعة ليست سوى شيء يسير من السجايا النبيلة والقيم الأصيلة والمبادئ السامية التي يتمتع بها فخامة الأخ الرئيس، وبتنامي هذه المثل والفضائل الرئاسية يتزايد اعتزاز الشعب وحبه الكبير وولاؤه المطلق لقائده الحكيم كرمز وطني وملاذ كل يمني ينشد العدل والشعور بنعمة الثورة التي يسعى فخامة الرئيس لترجمتها وترسيخها في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة.

غير أن ثمة تحديات وصعوبات لا زالت تعاني منها بلادنا رغم كل ذلك ، فمرافق الدولة مليئة بالكثير ممن يرددون مبادئ الأخ الرئيس ويحرصون على حضور المناسبات والمحافل التي يلقي فيها كلماته ولا يتوقفون عن التصفيق له حتى بعد مغادرته مكان الاحتفال، لكنهم في مكاتبهم الفارهة داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية يعملون بعقلية أكثر رجعية من عقلية حكام ما قبل الثورة، ضاربين بكلمات الأخ الرئيس وبمبادئ وأهداف الثورة وبالثورة ذاتها عرض الحائط، حيث نجدهم يديرون شئون البلاد والعباد وفقا لما تمليه عليهم مقتضيات مصالحهم الخاصة القائمة على الشللية أو المذهبية والمحسوبية وغيرها من المرجعيات التي تتحدد بفعل فساد الحاشية وسيطرتها على صناع القرار ودفعهم لمحاربة المخلصين والكوادر المتميزة، وتقريب ودعم ومساندة كل من تقتضي تلك المصالح وجوده في إطار المحظوظين أيا كانت قدراتهم وأيا كانت مؤهلاتهم وأيا كان مستوى انتمائهم وولائهم الوطني.

ففي كثير من مؤسسات الدولة تغيب المعيارية والموضوعية سواء في فرض وتحديد الواجبات أو في التقييم ومنح الحقوق والامتيازات، حيث تصبح عين الرضا هي المعيار الأساسي في تحديد من يستحق ومن لا يستحق، وتتسع عين الرضا إذا كانت تربطك علاقة أسرية بعدد من القيادات التي تحرص سنويا على إنهاك المال العام واستقطاع وتخصيص عدد من الوظائف للمقربين منها، أما إذا لم تكن من هؤلاء ولا من هؤلاء فلا تطمع بعين الرضا من صانع القرار الإداري وعليك أن تقنع بعين الرضا من صانع القرار الإلهي وأن تعمل لإرضاء الله قبل إرضاء الآخرين.

لعل تلك السلبيات وغيرها هي التي جعلت أحد الزملاء يحتفظ بصحيفة الثورة ويضع خطا تحت المقولة العريضة لفخامة الأخ الرئيس (الوطن يتسع للجميع) ليعلقها على أحد جدران منزله لكي يقنع زواره بأن ما يحدث على الواقع مغاير تماما لما يريده رئيس الجمهورية، فتشعر بالأسى وهو يؤكد لك أن هناك من يتعاملون مع الموظفين على أساس أن الوطن لا يتسع لغيرهم، ثم يذكرك بالزملاء الذين انتهى بهم التعامل الإداري اللا مسئول إما إلى المصحات النفسية أو إلى الانتحار المؤلم أو إلى ترك العمل ومغادرة اليمن بحثا عن مكان يسعهم في أوطان أخرى، ثم يسرد لك أسماء بعض القيادات الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين ويستحلفك بالله: إن كنت ترى هؤلاء يتعاملون معنا على أساس أن الوطن يتسع للجميع؟ أم على أساس أنهم هم الوطن؟ عندها تجد نفسك حائرا أمام مهمة صعبة وأنت تحاول منهكا إقناعه بأن تلك السياسات والسلوكيات الإدارية لا تعبر عن إرادة الدولة ولا عن ثقافة الرئيس ولا تعني أبدا أن الوطن لا يتسع لغير من يعبثون بقدسيته، بدليل أن رئيس الجمهورية لا يمل ولا يكل من ترديد تلك العبارة الثمينة من حين لآخر لعلمه بأن الوطن لا زال يعاني من أمثال هؤلاء ...الخ.

غير أن زميلنا يضطر لإنهاء الحديث قائلا: «اسمع يا صديقي .. أنا لم أعد أحلم بمكان في صدر الوطن.. ولا تطاوعني نفسي على مغادرته .. وكل ما أتمناه فقط هو أن أجد رئيس الجمهورية ذات يوم وأسلمه هذه الصحيفة وأقول له: عذرا فخامة الرئيس أين يقع هذا الوطن؟».

ولعل ذلك ما ترجمه الشاعر العربي عندما قال:

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها
ولكن أحلام الرجال تضيق

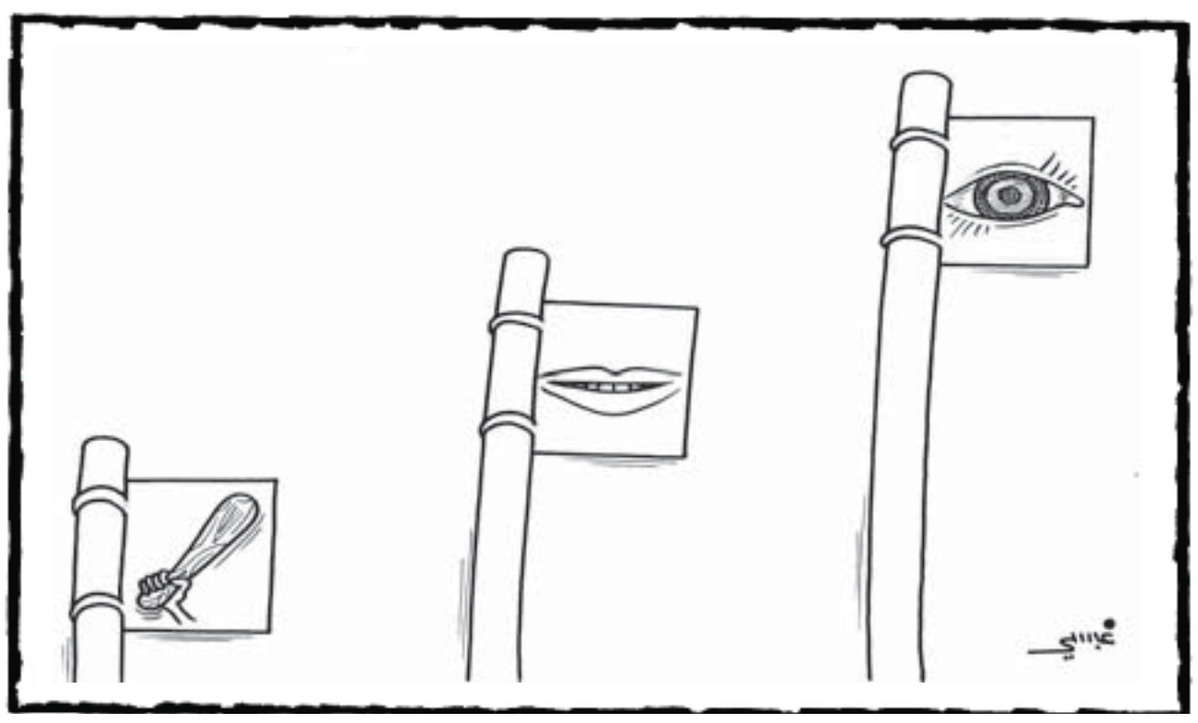

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

نحو طريق آمن...

حين تطل برأسك على المشهد ترى التالي في صورة بانورامية، لكنها ليست جميلة كلون الشفق لحظة الغروب، وليست كشهقة الفجر عند الأفق..

تقول الأرقام في حديثها إن الحوادث المرورية تخلّف في العام (١,٣) مليون شخص حول العالم، ويصاب من جرّائها حوالي (٥٠) مليون شخص، و(٨,٠) منها من نصيب الدول النامية.

يتوقع في العام ٢٠٢٠م أن تكون الإصابات والوفيات على الطرق ثالث أعلى نسبة للأمراض والإصابات عالمياً.

حين تطل على المشهد المحلي ماذا ترى؟ ماذا تجد؟

في العام ٢٠٠٩م أشارت الإحصائيات، وهي هنا ليست كاملة، باعتبار أن كثيراً من حوادث الطرق يجري حلّها وديّاً ولا تصل إلى جهاز المرور، أشارت إلى حدوث (١٥) ألف حادث، توفي بسببها (٣) آلاف شخص، و(٢٠) ألف إصابة، والخسائر المادية قدّرت بـ (٨) مليارات ريال.

تكرر القول إن هذا لا يشمل بالطبع تلك التي لا تصل إلى الأجهزة، وهي كثيرة جدا، سواءً في المدن أو في الطرق الطويلة.

خلال يومين عقد في فندق موفمبيك المؤتمر الوطني الأول للسلامة على الطرق (١٢ - ١٣) ديسمبر، وخلال اليومين قدّمت أوراق عمل أطلت على المشهد المخيف، وخرج المؤتمر بتوصيات كثيرة نتمنى أن تجد طريقها إلى التنفيذ والعمل.

في العام ٢٠٠٩م لو قورن عدد الوفيات والإصابات بنتائج حرب غزة لرأينا أن ما تخلّفه حرب الشوارع والطرقات الطويلة أكثر، لم أكن أتصوّر، وقد أطللت على المشهد، أن الأمر كارثي إلا حين سمعت وقرأت وتابعت المناقشات، وتبيّن لي أننا بعيدون عن المشكلة، نعالج، أو بالأصح نتعرض للقشور ولا نغوص في كل التفاصيل التي هي مهمة إلى درجة تدعونا معها إلى ضرورة أن ننظر إلى الأمر على أنه مشكلة وطنية يفترض بالجميع - وأنا هنا لا ألقي الأمر على عواهنه - بدون تحديد، بل أجد الجميع، ابتداءً من التربية وانتهاءً بالأحزاب، مروراً بمنظمات المجتمع المدني، فالمشكلة تبيّن أنها ليست سيارة وسائقاً، سيارة متهالكة أو بمواصفات غير المواصفات المطلوبة، وسائق بقدرة قادر، بل بالواسطة حصل على رخصة قيادة، وأقرب قريب له وضع يده على المقود وقدمه على المدوس، وهجوم يا بني عبس على الشوارع، وجرّب لك باثنين بثلاثة والأمور تمشي، المهم روح اطلب الله!! لا المشكلة أركانها سيارة وإنسان وطريق ووعي وجهود يجب أن تتضافر وفي كل الاتجاهات، بدءاً من تحديد أين يكمن الجرح، هل في الإنسان؟ في الطريق؟ في تدني الوعي؟ في جهاز المرور؟

وقد تعرضت الأوراق التي قدّمت إلى المؤتمر إلى هذا كله، بل وكان المؤتمر فرصة للمعنيين أن يتناقشوا ابتداءً من كلية الهندسة بجامعة صنعاء، ومروراً بالبنك الدولي الذي أعدت شركة دراسة مستفيضة عن المشكلة، أتمنى أن تترجم وتعمم.

أتمنى ألا تخرج توصيات المؤتمر إلى النور - فقط - بل أن تعمم تلك الأوراق على كل جهة ذات علاقة، فالأمر - أيضاً - له علاقة بالوعي بالمشكلة لتحديد العلاج، والعلاج يبدأ من إصلاح الطريق، والارتفاع بوعي الإنسان بكيفية استخدامه، والارتقاء بإمكانيات جهاز المرور، فما اطلعنا عليه وما رأيناه وفتح عيوننا عليه المؤتمر يقول إن إمكانات كهذه لجهاز المرور لن تؤدي الغرض في إيجاد حل للمشكلة، ولا أقصد هنا - فقط - الإمكانيات المادية، بل إن البشرية هي الأهم، فإيجاد رَجُل المرور الواعي عالي الشهادة في تخصصه هو ما يمكنه مع توافر الإمكانيات المادية، من أن يكون له رأي في الحل، ثم إن تخطيط المدن والوجود الفاعل للسلطات المحلية ربما هما حجر الزاوية، فما نراه أن تخطيطاً للمدن الرئيسية لا يضع في الحسبان أبداً أبداً المسألة المرورية، وانظر إلى الشوارع ستجد المباني بدون مواقف، ولا مواقف محددة للسيارات، ولا مواصلات عامة نستطيع ضبطها، فمكونات الشارع من سيارة وإنسان وطريق ورَجُل مرور تتنافر إلى حد الوجع، فالسيارة تستخدم لغير ما صنعت له، كأن تُرْكب بشراً على هايلوكس، أو تحوّل الدراجات النارية إلى تاكسي، ومواقف تكاد تكون معدومة، لذلك تجد الناس وقد احتلوا الرصيف الذي هو قانوناً للمشاة!! وَرَجُل المرور الذي لا يجد على الأقل بجانبه دراجة نارية يطارد بها المخالف، فلا يجدها، فتراه يركب أقرب تاكسي وهات يا ملاحقة!! وتخطيط الشوارع لا يأخذ رأي المرور في حاجياته التي هي حاجيات الناس، ولا وجود لسلطة محلية تنسق بين مكونات المشهد، ليسهل التناغم بعدئذ حين تقيم الخدمة.

يتضح لنا في المجمل أنّ مؤتمراً واحداً للطريق الآمن لا يكفي، بل يفترض أن تتحول البلاد كلها إلى ورشة عمل ومن لحظة انتهاء أعماله، أما الركون إلى ما جاء في الأوراق وكأننا وجدنا الحل، فسيأتي المؤتمر التالي ونحن نقف في نفس النقطة الأولى، علماً أن الحوادث تحصد مزيداً من الأرواح كل لحظة.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com